بان ويقوم فعل منصوب ح

قوله وان زيدا لن يقوم فزيدا اسم منصوب بلن ونصبهما الفتحة قوله وجر الجر الكسرة والفتحة والياء على وجه مخصوص وسمي جرا لان الشفة السفلى تنجر الى اسفل عند التلفظ به ولان عامله جر معنى الفعل الى معنى الاسم قوله في اسم نحو بزيد اي والجر يكون في اسم ولا يكون في فعل نحو بزيد فزيدا اسم مجرور بالبا وجره الكسر قوله وجزم هو سكون او حذف حرف على وجه مخصوص وسمي جزما لان فيه قطع الحركة او الحرف والجزم بمعنى القطع ولذلك سمي الجازم جازما قوله في فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم وجزمه السكون وانما فسرنا الانواع الاربعة بنفس الحركات والحروف والسكون والحذف ليصح كونها انواعا للاعراب بناء على الصحيح من انه لفظي وللناس في وجه اختصاص كل من هذين بما اختص به عبارات فقيل لثقل الجر وخفة الاسم وخفة الجزم وثقل الفعل فيحصل التعادل بينهما وقال ابن مالك في شرح الكافية الكبرى انما اختص الجر بالاسم ولم يجر الفعل لامتناع دخول عامله عليه وانما اختص الجزم بالفعل ولم يجزم الاسم لامتناع دخول عامله عليه وقيل انما اختص الجزم بالفعل لانه لو دخل الاسم لادي وجوده الى عدمه وما ادي وجوده الى عدمه كان باطلا وبيان ذلك انه لو دخل الجزم الاسم وهو عبارة عن حذف الحركة التي في اخر الاسم فيلزم من ذلك اجتماع الساكنين وهما الاخر الذي حذفت في الاسماء حركته والتنوين فلابد من تحريك احدهما وهو الاول فيذهب الجزم هذا في الاسم الذي فيه تنوين وحمل ما لا تنوين فيه عليه طرد الباب على سنن واحد وقال الزجاج في الجمل انما لم يجزم الاسما لانها متمكنة يلزمها حركة وتنوين فلو جزمت لذهبت حركة وتنوين فكانت تختل ولم تخفض الافعال لان الخفض لا يكون الا بالاضافة ولا معنى للاضافة الى الافعال لانها لا تملك شيا ولا تستحقه وقال غيره انما اختص الجر بالاسم لان كل مجرور مخبر عنه من جهة المعنى ولا يخبر الا عن الاسم وانما اختص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض من الجر اي جعل الجزم عوضا عما فاته من المشاركة في الجر ليكون لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب متعادله وذلك ان الجزم راجح باستغنا عامله

عن

عن يتعلق بغيره والجر راجح لكونه ثبوتيا بخلاف الجزم فتعادلا بذلك وقال الشيخ بها الدين ابن النحاس في تعليقه على المقرب انما اختص الجر بالاسما لان الجزم مختص بالفعل ويلزم منه اختصاص الجر بالاسم لانه لو دخل الافعال وقد دخل الباقي وهي فرع لزم مزية الفرع على الاصل بكثرة تصرفه في الاعراب والمعهود خلافه وهذا معنى قول سيبويه وليس في الافعال جر كما انه ليس في الاسما جزم قال فان قيل ما ذكرت يقتضي منع حركة واحدها منع حصل المقصود فلم منع الجر دون غيره فالجواب انه اذا وجب منع حركة لما ذكرنا اقتضي ان تكون الجر لانه ابعد من اخويه من الفعل لعدم عمله اياه وعمله اياهما وقال السهيلي في نتايج الفكر وجه شيخنا ابو الحسن الاختصاص بان المعاني المدلول عليها في الاسما ثلاثة اقسام مخبر عنه وداخل في حديث غيره ومضاف اليه فلا يحتاج الا اعراب رابع لانه لا مدلول له وكذلك الافعال المعاني المدلول عليها ثلاثة اقسام فعل واقع موقع الاسم فله الرفع وفعل في تاويل اسم فله النصب كان الرفع والنصب من اعراب الاسما فاستحقه من الافعال ما هو في تاويل الاسم او واقع موقع اسم وفعل لا في تاويل اسم ولا واقع موقع اسم فله الجزم فان الجزم ليس من اعراب الاسما هذا وقال بعض شراح الجمل السوال عن مبادي اللغات يودي الى التسلسل فلهذا لا ينبغي ان يسال لاي شي انفردت الاسما بالجر وانفردت الافعال بالجزم وانما ينبغي ان يسال عما كان يجب فامتنع وهو خفض الافعال المضارعة بالاضافة لان الفعل مرفوع وان اضيف اليه كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وجزم الاسما التي لا تنصرف وذلك انها لما اشبهت الفعل المضارع وحكم لها بحكمه فلم تنون ولم تخفض كالفعل كان يجب ان يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي اشبهته بدل حمله على النصب ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكنا في حال الخفض ويكون فيه ترك العلامة علامة والجواب عن ذلك ما ذكره الزجاجي انه لم تخفض الافعال المضارعة لان الخفض لو كان فيها انما كان يكون بالاضافة لانه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)